الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
6 June 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٧ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام *(تابع)*

الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧

مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-07246 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

تنظيم الأعمال (A/C.5/72/L.30)

١ - **الرئيس:** قال إنّ ميزانيات حفظ السلام هي المحور الرئيسي للجزء الثاني من الدورة المستأنفة، وإنها مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لجميع الوفود، نظراً إلى أنّ بعثات حفظ السلام هي الأداة الأهم والأوضح التي تمتلكها المنظمة في تصديها للنزاعات في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أنّ أعضاء اللجنة سوف يستعرضون أيضاً في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة معدل سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، مع مراعاة مسائل من قبيل الحاجة إلى تحسين تدريب القوات قبل نشرها؛ والطابع المعقد للأوضاع في الميدان؛ والمسائل المتصلة بنشر الأفراد النظاميين من الإناث؛ والتحديات الخاصة بمرحلة ما بعد النشر؛ والحوافز والعقوبات ذات الصلة بحالة المعدات المملوكة للوحدات. وإضافة إلى هذا العبء الثقيل من العمل، ستنظر اللجنة في الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في مجالات السلام والأمن والإدارة والتنمية. وقال إنه على علم بشواغل بعض الوفود في ما يتعلق بمواصلة النظر في هذه الاقتراحات خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة في الوقت المخصّص لذلك. ومع ذلك، نظراً إلى أنّ اللجنة قد أوصت، في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، بأن يؤذن للأمين العام بتغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، علماً بأنه من المتوقع أن تبدأ التحضيرات لذلك في عام ٢٠١٩، يجب على اللجنة أن تتخذ قرارات بشأن الإصلاحات المقترحة في أسرع وقت ممكن، كي يتسنى تنفيذها في الوقت المناسب. ولا يمكنها القيام بذلك إلا إذا تم إصدار جميع الوثائق ذات الصلة وفقاً للإجراءات المتّبعة. وسوف يطلع المكتب اللجنة على التقدم المحرز في إصدار الوثائق، ويقدم مقترحات بشأن استخدام الوقت المخصص لذلك.

٢ - ودعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الإرشادي المؤقت المقترح للجزء الثاني من الدورة الثانية والسبعين المستأنفة، والذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/72/L.30).

٣ - **السيد إدريس** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشاد بالرجال والنساء العاملين في عمليات حفظ السلام، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام والأمن. وقال إنه على اللجنة أن تختتم مداولاتها في الوقت المناسب لكفالة تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها. وعلى الرغم من أن المجموعة تؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح، فقيام اللجنة أثناء الجزء الثاني من الدورة المستأنفة بالنظر في مسائل لا علاقة لها بحفظ السلام يجب التعامل معه على أنه أمر استثنائي، وينبغي ألا يشكل سابقةً.

٤ - ورغم أن المجموعة تقدر جهود مكتب اللجنة لنشر المعلومات في أقرب وقت ممكن، فمن المؤسف أنّ عدداً من التقارير التي سينظر فيها خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة قد صدر متأخراً أو لم يترجم إلى جميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب، وهو ما أعاق قدرة الوفود على التحضير للمداولات بشأنها. وشدَّد على أهمية تعدد اللغات في هذا الصدد.

٥ - وأضاف قائلاً إن المجموعة تعلّق أهمية كبيرة على النظر في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام، ولا سيما المسائل الشاملة، وحساب دعم عمليات حفظ السلام. وذكر أن المجموعة ستركّز خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة على كفالة ارتكاز ميزانيات حفظ السلام على ولايات البعثات والحالة الحقيقية على أرض الواقع، وكفالة عدم التعامل معها بوصفها عملية اعتباطية لتخفيض التكاليف في جميع المجالات؛ واستطلاع الخيارات الكفيلة بإيجاد حل عادل لمعالجة مسألة الأنصبة المقررة غير المسددة والحسابات المستحقة الدفع والخصوم الأخرى لبعثات حفظ السلام المنتهية، بهدف تسوية المطالبات المستحقة في البعثات التي تواجه عجزاً نقدياً؛ ومعالجة التحديات النظمية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة معالجة شاملة، بسبل منها كفالة تطبيق معدل سداد منصف وواقعي؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن حفظة السلام من الإناث؛ وضمان التمثيل الكافي لهذه البلدان في إدارات الأمانة العامة التي يتعلق عملها بحفظ السلام؛ وتقييم الطرق التي يمكن من خلالها للإصلاحات المقترحة من جانب الأمين العام في مجالات الإدارة والسلام والأمن أن تساعد المنظمة على الوفاء بولاياتها، وأن تجعلها أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها وأكثر استجابةً للتحديات الناشئة في الميدان.

٦ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فأعرب عن تعازيه لوفاة برنار تانوه - بوتشوي، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تؤيّد برنامج العمل المؤقت على أساس أن يجري تعديله خلال الدورة، كي يعكس التقدم المحرز في مفاوضات اللجنة.

٧ - وأشار إلى أنه ينبغي، في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، تخصيص وقت كافٍ للنظر في ميزانيات حفظ السلام. كذلك، يجب أن تكفل الأمانة العامة توفير المعلومات التكميلية التي تطلبها الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وقال إنّ المجموعة قلقة من أن مقترحات ميزانيات العديد من بعثات حفظ السلام تعكس تخفيضات كبيرة، وإنها سوف تنظر في أساس هذه المقترحات عن كثب بهدف كفالة التنفيذ الفعال للولايات وضمان أمن حفظة السلام. وعملاً بما أشارت إليه الجمعية العامة مراراً وتكراراً، من أنّ الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام يجب أن تستند إلى الولايات القائمة التي وافق عليها مجلس الأمن، فإنّ المجموعة لن توافق على أي نهج يخل بأي ولاية من الولايات.

٨ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة تعلق أهمية قصوى على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وإنه من الأهمية بمكان أن تتوافر لهذه العمليات الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها.

٩ - وأشار إلى أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعلق أهمية كبيرة على التقارير المتعلقة بتمويل فرادى عمليات حفظ السلام، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ واستعراض تمويل عمليات حفظ السلام والمسائل الشاملة؛ واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ومعدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات؛ وحساب الدعم؛ والإصلاحات المتعلقة بقضايا الإدارة والسلام والأمن. وسوف تشارك الجماعة بنشاط في المناقشات حول تقارير الأمين العام بشأن الإصلاح الإداري، وحول التقديرات المنقحة المتعلقة بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، وهي تطلب إلى الأمانة العامة أن تتقيد بالقرارات التي تحدد نطاق هذه الإصلاحات وبالمبادئ التوجيهية المنظِّمة لها، لا سيما في ما يتعلق بإعداد الميزانية البرنامجية.

١٠ - وقال إنّ الجماعة تتطلع كذلك إلى مناقشة التقرير عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ والميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وينبغي توفير الموارد الكافية لتمكين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من مواصلة الأنشطة البرنامجية التي كانت تُنفّذ في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في السابق. وينبغي الإبقاء على برامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر، نظراً لدورها الحيوي في دعم الأهداف الأساسية لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما توطيد سيادة القانون.

١١ - ونظراً إلى إنّ لكل عملية لحفظ السلام ميزانية مستقلة خاصة بها تُعتمد وفقاً لولايتها واحتياجاتها المحددة، يجب النظر في ميزانيات حفظ السلام كل منها على حدة لكفالة اضطلاع كل منها بولايتها بفعالية وكفاءة وتوفير الموارد الكافية لدعم الأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها.

١٢ - وأعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن ضرورة إصلاح ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة. والترتيبات الحالية الإدارية والمتعلقة بالميزانية الخاصة بتلك البعثات غير وافية بالغرض، ولها تأثير سلبي على الميزانية العادية للمنظمة وعلى مساءلتها وحوكمتها وشفافيتها. ويجب تصحيح أوجه القصور هذه، على نحو ما يدعو إليه كلّ من الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات.

١٣ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب قرارها ٢٩٣/٦٥، أن يقدم مقترحات لمعالجة مسألة المبالغ المستحقة للدول الأعضاء من بعثات حفظ السلام المنتهية التي تعاني من عجز نقدي صافٍ. ويجب النظر في التقارير الحالية والسابقة ذات الصلة وتسوية هذه المسألة؛ وعلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات للبعثات المنتهية أن تفي بالتزاماتها المالية. وختم بالقول إنه على اللجنة أن تنجز عملها في الوقت المحدد؛ ولهذا الغرض، ينبغي أن تبذل الأمانة العامة قصارى جهدها لتقديم التقارير في المواعيد المحددة وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة.

١٤ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافةً إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا ، فقال إنه يجب توفير الوثائق بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب، وأن تجري اللجنة مداولاتها خلال ساعات العمل العادية.

١٥ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بوصفها من أشد البلدان تأييدالحفظ السلام، الذي يشكل أحد المهام الأساسية للمنظمة، ملتزمة بضمان قيام الأمم المتحدة بصون السلام والأمن على نحو يتسم بالفعالية ويسمح بالمساءلة، وبتزويد

بعثات حفظ السلام بالموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها في بيئات متزايدة التعقيد. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يشيد بالعمل الشاق الذي يضطلع به العاملون في مجال حفظ السلام في الأمم المتحدة وبتفانيهم في ظل ظروف صعبة، كما أنه يحيي أولئك الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم. وأعرب عن ترحيبه بجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين الأداء والمساءلة والأمن والفعالية في مجال حفظ السلام.

١٦ - وأردف يقول إن الهدف الرئيسي للإصلاحات المقترحة من جانب الأمين العام ينبغي أن يتمثّل في تحسين فعالية المنظمة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في الآونة الأخيرة والتي سلّطا فيها الضوء على أهمية الحفاظ على السلام لمنع نشوب النزاعات. وعلى الجمعية العامة أن تتخذ إجراءات بشأن جميع مبادرات الإصلاح في الدورة الحالية، كي يتسنى تنفيذها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على النحو الذي اقترحه الأمين العام. ونظراً إلى عبء العمل الكبير، وفي ضوء الآثار البعيدة المدى للقرارات التي ستُتخذ في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، يؤيد الاتحاد الأوروبي تمديد الوقت المخصص لمداولات اللجنة.

١٧ - **السيد بيلاسكيس كاستيو** (المكسيك): قال إن اللجنة مسؤولة عن كفالة تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد المالية اللازمة للاضطلاع بولاياتها في حالات تتزايد فيها التعقيدات والمخاطر الأمنية. وتعرب المكسيك عن تقديرها للمساهمات التي يقدمها الأفراد المدنيون والعسكريون وأفراد الشرطة الذين يشاركون في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تتخذ اللجنة قرارات بشأن المسائل الشاملة، والتدابير الخاصة الرامية إلى توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والإصلاحات المقترحة من الأمين العام، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

١٨ - وأضاف قائلا إن الجزء الحالي من الدورة المستأنفة يتيح فرصة قيمة لتقييم حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95 - S/2015/446)، وخاصةً فيما يتعلق بتشجيع الخيارات السياسية المتعددة الأبعاد وتعزيز القدرات والأنشطة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام؛ ودعم الحلول في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان؛ وتعزيز دور المرأة في عمليات السلام؛ ومعالجة المسائل الإنسانية، التي يكون المستفيد النهائي فيها هو المجتمعات المحلية والأفراد، في كل مرحلة من مراحل مسار السلام، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية والدول المضيفة. ويحتل قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، اللذان أُحيط فيهما علما بتوصيات الفريق، مكانة جوهرية في مقترح الأمين العام المتعلق بإصلاح هيكل السلام والأمن وزيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة واتساقها من خلال التعامل مع السلام المستدام باعتباره القاسم المشترك الذي يوحد الركائز الثلاث.

١٩ - وأردف قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بالمساهمة في عمليات حفظ السلام بموارد بشرية ومالية. ولا بد أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. وأشار في هذا الصدد، إلى أن جدول الأنصبة المقررة الذي اعتمدته الجمعية العامة قد أُعدّ بطريقة تعكس قدرة الدول الأعضاء على الدفع والمسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وسيسعى وفد بلده أيضا إلى ضمان تزويد بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بالموارد الكافية لمواجهة التحديات القائمة على أرض الواقع ودعم هايتي في تحقيق الاستقرار وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ستشجع المكسيك التنفيذ الكامل لسياسة المنظمة المتعلقة بعدم التسامح إطلاقاً تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة الضحايا، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتشجيع إشراك المجتمع المدني والشركاء الخارجيين، وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية لتعزيز الوعي والشفافية.

٢٠ - وذكر أن الأمين العام يوجز، في تقريره عن الإصلاح الإداري (A/72/492/Add.2)، رؤيته بشأن عمل الأمانة العامة في المستقبل، ويحدد بوضوح الخط الفاصل بين الأنشطة التنفيذية والأنشطة المتصلة برسم السياسات. وتلاحظ المكسيك مع التقدير أنه ليس هناك أي موارد إضافية مطلوبة لتنفيذ المقترحات. كما ترحب بالتركيز على الأنشطة الميدانية وعلى الحاجة إلى زيادة تفويض السلطة من أجل تحسين مرونة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الولايات، بما في ذلك استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع كفالة الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقترح الأمين العام المتعلق بتنفيذ نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي عن طريق إنشاء مراكز إقليمية للخدمات المشتركة في أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكتين سيساعد في تحقيق اللامركزية في خدمات الدعم في المنظمة، وتحسين كفاءة الأمانة العامة وأدائها وقدرتها على الاستجابة، وسيتيح، عند

توافر المعدات المناسبة والملاك المناسب من الموظفين، تنفيذ الولايات بمرونة أكبر.

٢١ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنت على النساء والرجال الذين عملوا في بعثات حفظ السلام، بمن فيهم أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام. ويكتسي عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام أهمية جوهرية في صون السلام والأمن الدوليين. وتقع على اللجنة مسؤولية العمل في شراكة مع الأمانة العامة من أجل كفالة تنفيذ الولايات المتعلقة بحفظ السلام بفعالية وكفاءة، وكفالة التزام الأفراد النظاميين والمدنيين بأعلى المعايير. وبالنظر إلى أن معظم أفراد حفظ السلام يُنشرون في مناطق تشهد نزاعات قائمة، فإن تحسين الكفاءة والفعالية والأداء يستتبع ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم؛ وحماية المدنيين من العنف؛ ودعم بسط سلطة الدولة؛ وتعزيز حقوق الإنسان. ولا بد للاستثمارات الكبيرة التي تقدمها الدول الأعضاء في بعثات حفظ السلام أن تحقق نتائج ملموسة في تلك المجالات.

٢٢ - وأضافت تقول إن من واجب الدول الأعضاء أن تضمن الكفاءة في استخدام الموارد التي يسهم بها دافعو الضرائب. وفي هذا الصدد، يدرس وفد بلدها بعناية ميزانية حفظ السلام المقترحة من الأمين العام بمبلغ ٧,٢٦ بلايين دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، والتي تعكس انخفاضا إجماليا تقل نسبته عن واحد في المائة بالمقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأعربت عن تقديرها لاستعراض العمليات الجوية الذي أجراه الأمين العام في عام ٢٠١٧، والجهود الأخرى التي تبذلها الأمانة العامة وبعثات حفظ السلام لضمان الربط بوضوح بين الموارد والأنشطة الصادر بها تكليف، وتحقيق وفورات في التكاليف، وتنفيذ تغييرات هيكلية لمعالجة أوجه عدم الكفاءة. وينبغي أن تمثل ميزانيات حفظ السلام الاحتياجات الفعلية وتستند إلى افتراضات تخطيط واقعية وتعكس الفوائد التي تتحقق من خلال المبادرات الإدارية الجاري تنفيذها.

٢٣ - وأردفت بقولها إن وفد بلدها يدعم جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين أداء البعثات عموما، وكذلك أداء كل عنصر من العناصر المدنية والعسكرية والشرطية على حدة وأداء موظفي الدعم في المقر. ويجب اعتماد معايير واضحة للأداء وتدابير واضحة للمساءلة كي تسترشد بها الدول الأعضاء عند اتخاذ القرارات المتعلقة بموارد البعثات. وتلتزم الولايات المتحدة بالمبادرات الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام من خلال كفالة توفير القدرات المطلوبة؛ وتعزيز المساءلة عن سوء الأداء وسوء السلوك، بخاصةٍ الاستغلال والانتهاك الجنسيان؛ وتعزيز قيادة البعثات؛ وتحسين التخطيط والتحليل؛ وإدماج التكنولوجيا الحديثة.

٢٤ - ومضت تقول إنه يجب تحسين فعالية حفظ السلام وكفاءته كجزء من جهود إصلاح المنظمة بشكل أعم. ويرحب وفد بلدها بالتزام الأمين العام بإصلاح الأمم المتحدة ويتطلع إلى النظر في الكيفية التي سيؤدي بها إصلاحه المقترح لهيكل السلام والأمن إلى تعزيز قدرة المنظمة على تخطيط البعثات وإدارتها ودعمها وتيسير المراحل الانتقالية. وسيدرس وفد بلدها أيضا التسلسل الإداري المقترح بغية التأكد من اتساق السياسات والعمليات. وتتطلع الولايات المتحدة إلى دراسة الكيفية التي ستؤدي بها مقترحات الأمين العام للإصلاح الإداري إلى تحسين العمليات وتعزيز المساءلة وتحقيق أقصى استفادة من النظم والاستراتيجيات القائمة، بما في ذلك نظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشكرت الأمين العام وموظفيه على سعيهم إلى ضمان مواءمة جميع مبادرات الإصلاح، بما في ذلك نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام المساءلة.

٢٥ - **السيد منير** (باكستان): قال إن حفظ السلام له أهمية بالغة في الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات المعقدة المحدقة بالسلام، وكان له دور فعال في إعادة الاستقرار إلى بلدان مثل تيمور-ليشتي وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا. وتعد باكستان من أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام وأكثرهم مواظبة على ذلك، حيث قدمت أكثر من ١٧٢ ٠٠٠ جندي منذ عام ١٩٦٠، منهم ١٥٦ جنديا جادوا بأرواحهم. ويشارك أكثر من ٦ ٠٠٠ من حفظة السلام الباكستانيين في عمليات مختلفة في الوقت الحالي، ويقع مقر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، الذي يرصد خط المراقبة في إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه، في باكستان لمدة ستة أشهر من العام. ويقوم المركز الدولي للسلام والاستقرار في إسلام أباد بتدريب حفظة السلام من باكستان وغيرها من البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة. وتظهر هذه المساهمات في السلام والأمن الدوليين مدى التزام باكستان بالمثل العليا التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة.

٢٦ - وأضاف قائلا إن النزاعات لا تزال تشتعل في شتى أنحاء العالم، وأرواح المدنيين تتعرض للخطر، والناس يشردون بسبب الحرب

والاضطهاد. وتتعرض قوات حفظ السلام حاليا إلى هجوم مباشر، وهو أمر لم يكن يخطر ببال من قبل؛ فقد قُتل منهم ٥٩ شخصا في أعمال عنف في عام ٢٠١٧، في مقابل ٣٤ في عام ٢٠١٦. ومع تغير طبيعة التهديد، تخضع عمليات حفظ السلام أيضا لعملية تحول، وهو ما يستلزم الحكمة والشجاعة. ولا يمكن الاستمرار في رفع شعار ”إنجاز المزيد بموارد أقل“، حيث إنه لا يصلح للتعامل مع الطابع المعقد لهذا التهديد. فلا بد من توفير التمويل الكافي لإنجاز الولايات، لأن نقص التمويل يهدد سلامة حفظة السلام والمدنيين وأمنهم. وينبغي أن تكون المساهمات التي يقدمها أعضاء مجلس الأمن الدائمون في تمويل حفظ السلام متماشية مع المسؤوليات الخاصة التي يتحملونها فيما يتعلق بصون السلام والأمن، وهو ما أُعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٧٠. ومن الضروري ضمان المشاركة السياسية وإيجاد حلول متكاملة وتحليل النزاعات كي يتسنى لبعثات حفظ السلام أن تحقق النجاح. وتكتسي المشاورات فيما بين جميع أصحاب المصلحة أهمية قصوى، ويتعين تحسين التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. ويجب على المنظمة أن تتبع نهجا قائما على القدرات إزاء حفظ السلام وذلك بأن توفر التدريب المهني والمعدات المناسبة والاستراتيجيات المدروسة بعناية من أجل ضمان النجاح على أرض الواقع. وتعد المساءلة والشفافية من الأمور البالغة الأهمية في عملية استعراض الولايات، التي يجب أن تكون مبنية على الدروس المستفادة من الماضي. وأخيرا، ينبغي أن تكون البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ممثلة في المناصب القيادية والوظائف الرفيعة المستوى في الميدان وفي المقر بما يتناسب مع مساهماتها في حفظ السلام. وستظل باكستان تؤدي دورها كوكيل للسلام والأمن من أجل المتضررين من النزاعات.

٢٧ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن اللجنة ينبغي أن تعطي الأولوية القصوى في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة لإقرار ميزانية حفظ السلام بحلول بداية السنة المالية في ١ تموز/يوليه. فالإدارة الفعالة والكفؤة والخاضعة للمساءلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي يمولها في النهاية دافعو الضرائب، لها أهمية قصوى في استدامة المنظمة ومصداقيتها. وسيدرس وفد بلده مقترحات الأمين العام بعناية للتأكد من أن ميزانيات حفظ السلام تعكس الموارد المطلوبة فعلا للوفاء بولايات مجلس الأمن، وسيسعى إلى الحصول على معلومات مفصلة بشأن الطرق التي تخضع بها الأمانة العامة للمساءلة عن سوء السلوك، بخاصةٍ الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي، في الكيانات غير التابعة للأمانة العامة التي تمول من خلال تحويلات من ميزانية حفظ السلام. فمن شأن سوء السلوك أن يقوض الاستثمار الجماعي الذي تقدمه الدول الأعضاء والخدمات التي يقدمها حفظة السلام. ولابد أن ينجح الإصلاح المقترح من الأمين العام؛ ولا بد للدول الأعضاء أن تحافظ على الزخم وتتوصل إلى توافق في الآراء وتتخذ قرارا في الدورة الحالية للتغلب على البيروقراطية وزيادة فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وخضوعها للمساءلة.

٢٨ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي) قال إنه بالنظر إلى عبء العمل غير المسبوق الملقى على عاتق اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، يجب إصدار الوثائق في حينها، وفقا للقواعد والإجراءات المستقرة. ويقل مستوى الموارد المقترحة لحفظ السلام وهيكل الدعم الإداري المرتبط به للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بعض الشيء عن الاعتمادات الموافق عليها في عام ٢٠١٧، والتي بدورها تقل كثيرا عن التقديرات الأولية التي قدمها الأمين العام في ذلك العام. لذلك ينبغي أن يكون السعي إلى تحقيق المزيد من الوفورات في حفظ السلام مرتكزا على زيادة الكفاءة والمساءلة في الأمانة العامة وإدارة البعثات، دون الإخلال بتنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وبالنظر إلى الانخفاض المطرد في الموارد المخصصة لحفظ السلام، ينبغي رصد العملية التي تُستخدم من خلالها تلك الموارد في تلبية احتياجات المنظمة. وعند اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد للبعثات، ينبغي أن توضع في الاعتبار الخصائص المحددة لكل بعثة.

٢٩ - واسترسل يقول إن وفد بلده يتطلع إلى مناقشة مقترح الإصلاح المقدم من الأمين العام. وينبغي أن تُعالج جميع مقترحات إعادة تنظيم الأمم المتحدة بطريقة منسقة، وينبغي أن تُتخذ أي قرارات بشأن الإصلاح بناء على فهم واضح للتكاليف والآثار المرتبطة بها بالنسبة لعمليات المنظمة. وينبغي أن تُنفّذ عمليات الإصلاح وفقا للتوازن القائم حاليا بين سلطات الأمين العام والجمعية العامة. ويجب أن تحتفظ الدول الأعضاء بالسيطرة الكاملة على عملية إعادة التنظيم؛ وينبغي بصفة خاصة تعزيز مساءلة الأمانة العامة أمام الهيئات الحكومية الدولية.

٣٠ - وأعرب عن قلق وفده إزاء قدرة اللجنة على أن تتخذ، في الوقت القصير المخصص، قرارات قائمة على أسس سليمة بشأن المسائل المعروضة عليها، والتي تشمل أيضا الشفافية في عمليات حفظ السلام، والميزانية المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣١ - **السيد فو داوبنغ** (الصين): قال إن عمليات حفظ السلام تكتسي أهمية بالغة في صون السلم والأمن الدوليين. فعلى مدى أكثر من ٧٠ عاما منذ بدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شارك مليون من حفظة السلام في ٧١ عملية ضحى فيها ٥٠٠ ٣ منهم بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم. وأكد أن الصين هي ثاني أكبر بلد مساهم بقوات من بين أعضاء مجلس الأمن الحاليين وثاني أكبر مساهم مالي. ويعمل ٤٩١ ٢ من حفظة السلام الصينيين الناشطين في مختلف العمليات بجد في أوضاع أمنية معقدة وظروف قاسية للحفاظ على السلام وحماية المدنيين، بما يجلب الإشادة للأمم المتحدة. وتشيد الصين بجميع حفظة السلام الذين أسهموا في عمليات الأمم المتحدة.

٣٢ - وأضاف أن الموارد المالية تشكل أساس إدارة المنظمة. وينبغي أن تتبع اللجنة نهجا واقعيا وعلميا وحصيفا إزاء وضع ميزانيات حفظ السلام لتوفير الموارد المالية الضرورية من أجل تنفيذ ولايات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن مقترح الأمين العام الأولي لميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ أقل من المبلغ المعتمد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فقد قدم لاحقا احتياجات إضافية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مما أفضى إلى ميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ أعلى بقليل من ميزانية الفترة السابقة. ومن شأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن ميزانية عمليات حفظ السلام للسنة السابقة أن تشكل مرجعا للدول الأعضاء عند النظر في المقترح الحالي، وينبغي أن تعجل الأمانة العامة بتنفيذها.

٣٣ - ومضى يقول إن إصلاحات الأمين العام التي يجب أن تخدم مصالح الدول الأعضاء وتعزز دور الأمم المتحدة في نظام الحوكمة على الصعيد العالمي، ينبغي أن تستند إلى مشاورات موسعة لتحقيق أقصى قدر من التوافق في الآراء؛ وأن تصون مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية؛ وأن تعالج شواغل البلدان النامية؛ وتحسن قدرات المنظمة على التنفيذ والكفاءة التشغيلية. وينبغي أن تؤدي إعادة هيكلة الأمانة العامة إلى زيادة الكفاءة والفعالية، وتعزيز التنسيق، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء في عمليات تخصيص موارد الميزانية والإدارة الداخلية وتوجيهها، وتعزيز المساءلة والرقابة. وينبغي ألا تخضع العمليات الإصلاحية لقيود زمنية؛ وينبغي أن ترتهن وتيرة تصريفها بنوعية المقترحات والتقدم المحرز في التشاور مع الدول الأعضاء. ويجب أن يستند برنامج الإصلاح إلى مسوغات سليمة تصادق عليها الدول الأعضاء بشكل كامل وتناقشها بدقة لتحديد أكثر المبادرات القابلة للتنفيذ اتساما بالصبغة العلمية.

٣٤ - واستطرد قائلا إن من الضروري معالجة شواغل البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ويجب التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عمليات حفظ السلام. ويجب أن تحترم بعثات حفظ السلام سيادة البلدان المضيفة والتواصل معها بشكل أفضل لكسب ثقة تلك البلدان والعمل بشكل سلس. وأوضح أن التدابير التي اتخذها الأمين العام للنهوض بالمساواة بين الجنسين حققت نتائج ملموسة؛ وبما أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قدمت مساهمات كبيرة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي على دراية بتشغيل بعثات حفظ السلام، فينبغي للأمانة أن تعطي الأولوية لمرشحيها لدى تعيين موظفي عمليات حفظ السلام.

٣٥ - وشدد على وجوب التغلب على الصعوبات المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة. فالمنظمة تواجه تحديات مالية شديدة، مع تفاوت صارخ بين الموارد المالية المحدودة وبين ضرورة تعزيز دورها. ثم إن ميزانية حفظ السلام تعاني أيضا من ارتفاع متأخراتها. فعلى الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل، في موعدها ودون شروط. أما البلدان التي لديها القدرة على الدفع، وخاصة تلك البلدان التي لديها قدر كبير من المبالغ المستحقة، فعليها القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ويجب على الأمانة العامة تعزيز إدارة الميزانية والتقيد بحدودها، وممارسة الانضباط المالي واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة للاستفادة المثلى من كل فلس ساهم به دافعو الضرائب. وختم بالإشارة إلى أن التأخير في إعداد الوثائق للجزء الحالي من الدورة المستأنفة سيؤثر في مداولات اللجنة. فعلى الأمانة العامة أن تصدر الوثائق في أقرب وقت ممكن لدعم المشاورات.

٣٦ - **السيدة مدينا** (النرويج): قالت إن الجزء الحالي من الدورة المستأنفة قد يكون الأكثر حسما منذ عقود. ويجب اتخاذ القرارات بشأن إصلاحين مترابطين ضروريين لتحسين استجابة الأمم المتحدة للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وبشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، ونظام المساءلة، والتغييرات المؤسسية والمتعلقة بالميزانية اللازمة لإجراء تحول كبير في ثقافة العمل بالمنظمة. ويجب على اللجنة أيضا أن تستجيب لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وأضافت فيما يتعلق بميزانية حفظ السلام، أن من مصلحة الدول الأعضاء المشتركة كفالة أن تجهز البعثات بالمعدات

المناسبة وأن تزود بالموارد الكافية. وعلى الرغم من أن تركيز وفد بلدها سينصب على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهي بعثات يقع مقرها في بلدان تتعاون النرويج معها منذ أمد طويل، فإنه سيشارك في المفاوضات بشأن عمليات حفظ السلام الأخرى وبشأن المسائل الشاملة، بما أن جميع البعثات تتساوى من حيث أهمية ”تحديد الحجم المناسب“ لميزانيتها الإجمالية. وأعربت عن تأييد حكومة بلدها لتخصيص ميزانية متينة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأكدت أنها تلتزم بالانضباط في الميزانية والاستفادة المثلى من الموارد المرصودة لعمليات حفظ السلام، ولكنها تحذر من التخفيضات التعسفية التي تقوض تنفيذ الولايات. وبما أن اللجنة تحتاج إلى الوقت الكافي للانتهاء من مناقشة العديد من المسائل المعروضة عليها، فإنها تحث المكتب على أن يمدد رسميا الجزء الحالي من الدورة المستأنفة.

٣٧ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار برنامج العمل المقترح على أساس أنه سيجري تعديله أثناء الدورة حسب الضرورة.

٣٨ - *وتقرر ذلك.*

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

٣٩ - الرئيس: قال إن السيد يزداني (جمهورية إيران الإسلامية) استقال من منصب نائب رئيس اللجنة اعتبارا من ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨. ووفقا للمادة ١٠٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يكون على اللجنة أن تنتخب نائبا جديدا للرئيس من دول آسيا والمحيط الهادئ للفترة المتبقية. وقد أقرت تلك الدول ترشيح السيد جوهر (باكستان). ونظرا لعدم وجود مرشحين آخرين، قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الشروع في انتخاب بالتزكية.

٤٠ - *وتقرر ذلك.*

٤١ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تنتخب بالتزكية المرشح المقترح، للفترة الممتدة من من تاريخ الانتخاب حتى نهاية الدورة الحالية.

٤٢ - *وتقرر ذلك.*

٤٣ - وانتخب السيد جوهر (باكستان) نائبا لرئيس اللجنة بالتزكية.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (*تابع*)

الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/649 و A/72/838)

مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (A/72/639 و A/72/777 وA/72/789/Add.9؛ و A/C.5/72/21 و A/C.5/72/23)

٤٤ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/649)، فقالت إن التقرير يقدم معلومات عن ٢٩ بعثة. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سجلت ٢٤ بعثة فوائض في صافي النقدية بلغ مجموعها ٨٥,٣ مليون دولار، بينما سجلت ٥ بعثات حالات عجز في صافي النقدية بلغ مجموعها ٨٦,٠ مليون دولار. وفي انتظار تلقي الأنصبة المقررة غير المسددة، يصل المبلغ المستحق للبلدان المساهمة بقوات إلى ٦٢,٩ مليون دولار. وأشارت إلى أن الأمين العام قدم مقترحات في تقاريره عن الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية في الدورات السادسة والستين والسابعة والستين والثامنة والستين (A/66/665 و A/67/739 و A/68/666) لمعالجة مسألة المبالغ المستحقة غير المسددة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات وطلبات التوريد للبعثات المنتهية بعجز نقدي. واقترح أيضا، في تقاريره عن هذه المسألة في الدورات السابعة والستين والثامنة والستين والتاسعة والستين والسبعين (A/67/739، و A/68/666 و A/69/659 و A/70/552)، معالجة مسائل النقدية في البعثات العاملة عن طريق الإذن بالاقتراض المؤقت فيما بين هذه البعثات. وكبديل لذلك، اقترح إنشاء صندوق رأس المال المتداول لعمليات حفظ السلام (A/68/666 و A/69/659 و A/70/552). ولما كانت الجمعية العامة قد أرجأت النظر في تلك المقترحات، فإن الأمين العام يقدم في تقريره الحالي معلومات حديثة تستكمل المعلومات المالية الواردة في تقاريره السابقة (A/68/666 و A/69/659 و A/70/552 و A/71/652).

٤٥ - وأوضحت أن الفوائض النقدية قد استعملت للتخفيف من حالات العجز العرضية في عمليات حفظ السلام العاملة في إطار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في

قبرص. وانخفضت مستويات ذروة الاقتراض، التي تسجَّل عادة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، من ٤٣,٠ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣٥,١ مليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٧. واستطردت قائلة إن بعض البعثات العاملة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، احتاجت، على الرغم من أن الظروف تحسنت في السنوات الأخيرة، إلى الاقتراض مؤقتا من البعثات المنتهية لمواجهة نقص السيولة النقدية بسبب الأنصبة المقررة غير المسددة. وبلغ رصيد الاقتراض الداخلي فيما بين البعثات ٢٢,٥ مليون دولار في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨. ولا ترتبط السيولة النقدية للعمليات النشطة ارتباطا مباشرا بالفوائض النقدية في البعثات المنتهية، ولكن نظرا لمشاكل السيولة التي تواجهها بعض البعثات العاملة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أبقى الأمين العام على الاقتراح الذي قدمه في تقاريره السابقة بأن تأذن الجمعية العامة بالاقتراض المؤقت فيما بين البعثات العاملة، أو يجري إنشاء صندوق رأس المال المتداول لتلبية الاحتياجات النقدية لعمليات حفظ السلام العاملة. وإذا لم تتم الموافقة على أي آلية جديدة، سيُطلب إلى الجمعية العامة السماح بالإبقاء على صافي الرصيد النقدي المتاح في ٢٤ بعثة من بعثات حفظ السلام المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٦ - وقالت في معرض تقديم تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/639) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/777) لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، إن المركز يوفر للبعثات المشاركة خدمات مشتركة، بما في ذلك المعاملات المتصلة بالموارد البشرية والشؤون المالية، والحركة والمراقبة، ونقل الأفراد والبضائع، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوضحت أن إضفاء الطابع المركزي على هذه المهام يعني أن بالإمكان تنفيذها بمزيد من الفعالية بفضل تكامل العمليات وتخصُّصها وتوحيدها وإعادة تصميمها. ويتمثل عملاء المركز في ثماني عمليات لحفظ السلام وسبع بعثات سياسية خاصة. ويقدم المركز أيضا، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الخدمات المتعلقة بتجهيز كشوف المرتبات لموظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٤٧ - واسترسلت تقول إن لدى المركز عمليات إدارية موحدة وهو يشارك بشكل خاص في تنفيذ نظام أوموجا و في المجموعة ٥ التي جرى نشرها مؤخرا وفي بدء العمل بوحدات إدارة الأصول والممتلكات، ومشروع إدارة سلسلة الإمدادات في ممر شرق أفريقيا. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ستؤدي إعادة الهيكلة التنظيمية المقترحة للمركز إلى توفير المزيد من الخدمات الموحدة والعالية الجودة وفي الوقت المناسب والأكثر تركيزا على الجهات المستفيدة. وتبلغ الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٣٥,٢ مليون دولار، أي أنها تفوق بنسبة ٦,٧ في المائة الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعزى الزيادة أساسا إلى تطبيق معدلات شغور أقل فيما يتعلق بوظائف الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة، تحت بند الموظفين المدنيين، يقابلها جزئيا انخفاض صاف قدره ١٩ وظيفة ثابتة ومؤقتة.

٤٨ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن المركز المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧ (A/72/838)، فقال إن الجمعية العامة قد أرجأت، في مقررها ٥٤٦/٧١ جيم، النظر حتى الدورة الحالية في تقارير الأمين العام الستة السابقة (A/66/665 و A/67/739 و A/68/666 و A/69/659 و A/70/552 و A/71/652) وفي تقارير اللجنة الاستشارية (A/66/713 و A/67/837 و A/68/837 و A/69/827 و A/70/829 و A/71/856) بشأن الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، وكررت اللجنة الاستشارية ملاحظاتها وتوصياتها بشأن المقترحات التي قدمها الأمين العام منذ الدورة السادسة والستين. وقال إن الجمعية العامة دعت الدول الأعضاء مرارا وتكرارا إلى دفع أنصبتها المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط. ويعكس انخفاض مستويات ذروة الاقتراض من جانب بعثات حفظ السلام العاملة استلام هذه الأنصبة في وقت أنسب من ذي قبل. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُخفض صافي الرصيد النقدي الذي يُقترح الاحتفاظ به لتغطية احتياجات الاقتراض المؤقت في البعثات العاملة إلى ٤٠,٠ مليون دولار، وهو أعلى مستويات الاقتراض في السنوات التقويمية الثلاث الماضية، وأن يعاد إلى الدول الأعضاء أي فائض نقدي متاح، فوق ذلك المبلغ.

٤٩ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا (A/72/789/Add.9)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية سيترتب عليها تخفيض قدره ٩٠٠ ٢٢٥ ٢ دولار

في الميزانية المقترحة للمركز. واقترح الأمين العام إعادة تنظيم المركز في أربعة أقسام لتقديم الخدمات، مما سيؤدي إلى عدد من التغييرات في ملاك الموظفين. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإلغاء وظيفة مدير تقديم الخدمات المنشأة في إطار إعادة الهيكلة التي اقترحها الأمين العام في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ولم تنفَّذ. وتوصي أيضا بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفتين أخريين. وتحت بند الموظفين المدنيين، توصي اللجنة الاستشارية بمواءمة معدلات الشغور المتعلقة بالموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة الوطنية مع معدلات الشغور الحقيقية. وتقدمت اللجنة الاستشارية في تقريرها بملاحظات وتوصيات أخرى، بما في ذلك تحت بند التكاليف التشغيلية.

٥٠ - **الرئيس**: وجه انتباه اللجنة إلى مذكرتين من الأمين العام عن الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/C.5/72/21) وعن المستويات المقترحة لميزانيات عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/C.5/72/23).

٥١ - **السيد السيد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن العجز النقدي في عدد من بعثات حفظ السلام المنتهية نتيجة لعدم دفع الدول الأعضاء متأخراتها قد أدى إلى إطالة غير مقبولة لعدم دفع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء الأخرى، لا سيما البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. فالدول الأعضاء ملزمة بموجب الميثاق بسداد أنصبتها المقررة بالكامل، دون شروط وفي الوقت المناسب. وينبغي للدول الأعضاء التي تأخرت في دفع أنصبتها المقررة لبعثات حفظ السلام المنتهية أن تسدد تلك المبالغ على وجه السرعة. وطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة بشأن هذه المسألة معلومات كاملة عن الدول الأعضاء المتأخرة في السداد، والمبالغ المستحقة فيما يتعلق بالعمليات التسع والعشرين المنتهية. وقال إن المجموعة تشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار الاقتراض من البعثات المنتهية لتلبية الاحتياجات النقدية في البعثات العاملة، ويعود ذلك أيضا إلى عدم دفع الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة. وبمقتضى قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٩٣، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات لمعالجة مسألة المبالغ غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء، فيما يتعلق بالعمليات المنتهية بعجز نقدي. والمجموعة على استعداد لاستكشاف الخيارات المتاحة لحل هذه المشكلة على نحو مستدام.

٥٢ - وأشار إلى أن مركز الخدمات الإقليمي قد أنجز عملا هاما في توفير الموارد البشرية والخدمات الإدارية والمالية للبعثات في المنطقة، وتتطلع المجموعة إلى النظر مليا في تمويل المركز للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة. وأضاف أن المجموعة ترحب بمشاركة المركز في مشروع ممر شرق أفريقيا، وتتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن نطاق المشروع وسبل توسيعه ليشمل بعثات أخرى بالإضافة إلى البعثات الست المعنية في الوقت الراهن.

٥٣ - وأعرب عن ترحيب المجموعة باقتراح إعادة تنظيم المركز، تمشيا مع التوصيات الواردة في الاستعراض المستقل للخدمات المشتركة التي تديرها إدارة الدعم الميداني، في أربعة أقسام لتقديم الخدمات. بيد أن المجموعة تود الحصول على مزيد من المعلومات، قبل انطلاق العمل بالترتيب الجديد، عن الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ إعادة الهيكلة المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٩ تنفيذا كاملا. وينبغي تزويد الهيكل الجديد بعدد كاف من الموظفين وتزويد المركز بالموارد اللازمة للعمل بفعالية. وينبغي استئناف تحويل الوظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية في أقرب وقت ممكن. وقال إن المجموعة تود الحصول على توضيحات بشأن مدى اتساق الهيكل الإداري للمركز مع ما قررته الجمعية العامة في القرار ٦٩/٣٠٧ من منح الاستقلال التشغيلي والإداري للمركز. وفي الختام، قال إنه ينبغي للأمين العام أن يستعرض التنسيق بين مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات ومركز العمليات الجوية الاستراتيجية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، ويوضح نقل المهام إلى مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات.

٥٤ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): تحدثت بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إنه ينبغي تعزيز الاستقلال التشغيلي والإداري للمركز وينبغي الحصول على تمويل دائم. وبالنظر إلى استثمار الجمعية العامة في المركز، ينبغي تعزيز دوره في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تجهيز استحقاقات الموظفين، وخدمات دعم البعثة، والمشتريات، والتدريب. وقالت إن المجموعة ترحب بتنفيذ مشروع ممر شرق أفريقيا، الذي ينبغي توسيع نطاقه ليشمل مشتريات جميع بعثات حفظ السلام في أفريقيا. وهي تتطلع إلى تعزيز الخدمات المشتركة التي يقدمها المركز، وتثني على الأمين العام لإعادة تنظيم المركز على النحو الموصى به في الاستعراض المستقل.

٥٥ - وتكلمت بصفتها ممثلة أوغندا، فقالت إن المركز قد حقق إلى حد كبير رؤية الأمين العام عن تقديم الخدمات المشتركة وهو الآن

يقدم خدمات للبعثات أكثر من أي مركز آخر من هذا القبيل. فقد أتاح تقديم الخدمات التكميلية في موقع واحد توفير الوقت وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة، وجعل من المركز موقعا جامعا لخدمات القوات والموظفين الميدانيين في متابعة استحقاقاتهم. وإضافة إلى ذلك، فإن الخبرة الفنية التي يضمها المركز لا تضيع عند ما تنتهي البعثات. وكانت الخبرة المكتسبة في المركز أثناء تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي أساسا لتوسيع نطاق تقديم الخدمات المشتركة في الأمانة العامة برمتها. وأعربت عن أملها أن تستغل الجمعية العامة أثناء تنفيذ نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي فوائد الاستثمار الكبير الذي قام به الأمين العام في التدريب والهياكل الأساسية في المركز.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/72/644 و A/72/730 و A/72/789/Add.13)

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/72/628 و A/72/735 و A/72/789/Add.3)

٥٦ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): قالت في معرض تقديم تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/644) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/730) لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغة ٢٧١,١ مليون دولار تزيد بنسبة ١,٧ في المائة على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وقالت إن القوة الأمنية المؤقتة ستواصل دعم تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، الذي يتيح عمليات العودة ويكفل حماية المدنيين ودعم الإدارة السلمية لمنطقة أبيي، فضلاً عن دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في إنشاء منطقة حدودية آمنة ومنزوعة السلاح. وفيما يتعلق بدعم البعثة، ستركز القوة الأمنية المؤقتة على تحسين المخيمات والتحسينات البيئية والمنشآت الأمنية وصيانة طرق الوصول. وتقترح القوة مواءمة هيكلها لدعم البعثة مع هياكل البعثات الميدانية الأخرى.

٥٧ - وعرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/628) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/735) لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ البالغة ٥٥,٢ مليون دولار تزيد على الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٢,١ في المائة. وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار وأنشطة بناء غير متكررة لاستيعاب نقل الأفراد العسكريين. وسيستمر التركيز في أنشطة القوة على تهيئة ظروف مؤاتية للتوصل إلى تسوية شاملة لمسألة قبرص وإعادة الأوضاع فيها إلى حالتها الطبيعية.

٥٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٩ (٢٠١٧)، أُجري استعراض استراتيجي للقوة، وترد الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عنه في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2017/1008). وتأخذ الميزانية المقترحة في الاعتبار هذه التوصيات، التي أقرها المجلس في قراره ٢٣٩٨ (٢٠١٨) وتشمل تخفيض العنصر العسكري، وإعادة ناقلات الأفراد المدرعة المملوكة للوحدات إلى الوطن، ونقل الأفراد العسكريين، وإنشاء مركز تحليل مشترك للبعثة.

٥٩ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/72/789/Add.13)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية تستتبع تخفيضاً قدره ١,٧ مليون دولار في الميزانية المقترحة للقوة. وتوصي اللجنة الاستشارية بإلغاء أربع وظائف مدنية ظلت شاغرة لأكثر من سنتين وتخفيضات في الاحتياجات المقترحة المتعلقة بخدمات الصيانة والسفر في مهام رسمية. وينبغي للقوة الأمنية المؤقتة أن تعدل الموجودات من المركبات لامتثال النسب القياسية للمركبات.

٦٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص(A/72/789/Add.3)، فقال إن توصيات اللجنة الاستشارية سيترتب عليها تخفيض قدره ١٠٠ ٧١٣ دولار في الميزانية المقترحة للقوة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالملاك الوظيفي. كما توصي اللجنة بتطبيق معدل شغور قدره ١٠ في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين والتخفيضات في الموارد المطلوبة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦١ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن عددا من الوفود قد زارت بعثات حفظ السلام في أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وشهدت مباشرة البعثات التي تواجه تحديات

في مجالي الأمن والسلامة؛ والمرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك أماكن الإقامة؛ والدعم اللوجستي؛ والمرافق الطبية. وستدقق المجموعة في مقترحات الميزانية من أجل ضمان معالجة هذه المسائل.

٦٢ - وقال إنه استنادا إلى تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام (A/72/770)، تدعم الأمم المتحدة حاليا ١٦ عملية قائمة لحفظ السلام، تتألف من ١٣ بعثة ممولة من الحساب الخاص لكل عملية؛ وبعثتين قديمتي العهد، هما فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، اللتان أنشئتا في إطار الميزانية البرنامجية؛ و مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

٦٣ - وبالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، قال إن مجموع الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام بلغ ٩٧٢ ٧ مليون دولار، في حين يبلغ مجموع الموارد المعتمدة ٨٠٣ ٦ ملايين دولار. وتقل الميزانية المقترحة ٢٠١٨/٢٠١٩ بمقدار ٢٧٧ مليون دولار عن المستوى المقترح للفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ وبمقدار ٩٨٠ مليون دولار عن المستوى المقترح للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وبين فترتي ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٨/٢٠١٩، أسفر تغير الظروف في مناطق البعثات عن إغلاق ثلاث بعثات.

٦٤ - وأضاف أن المجموعة ترحب بدعوة الأمين العام، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى تقديم الدعم الكافي لقوات حفظ السلام الأفريقية، بما في ذلك ولايات قوية من مجلس الأمن وتمويل يمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في القرار ٢٨٦/٧٠، أن يقدم تقريرا عن التدابير المتخذة لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، أعرب عن قلقه لأن المرأة لا تمثل سوى ٣ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة و ١٠ في المائة من أفراد الشرطة، لكنه رحب بزيادة نسبة النساء المعينات في مناصب رؤساء ونواب رؤساء البعثات، من ٢٢ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ٤٦ في المائة عام ٢٠١٧.

٦٥ - ومضى يقول إن المشاريع السريعة الأثر تؤدي دورا هاما في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وينبغي تنفيذها في الوقت المناسب وبطريقة مسؤولة وخاضعة للمساءلة. وتشير المجموعة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٩٣/٦٥، أن يقدم إليها مقترحات وبدائل عملية لمعالجة المسألة المزمنة المتمثلة في المبالغ المستحقة للدول الأعضاء من بعثات حفظ السلام المغلقة التي تعاني من عجز في صافي النقد.

٦٦ - واختتم حديثه بالقول إن اللجنة تواجه عبء عمل يثقل كاهلها لكن الجد في العمل، والتفاني، والصراحة، والشفافية في مداولاتها سوف تيسر اختتام أعمالها في الوقت المناسب. ولا تحبذ المجموعة اللجوء إلى المفاوضات في تشكيلات صغيرة خلف الأبواب المغلقة. فأعمال اللجنة ينبغي أن تتسم بالانفتاح والشمولية. كما ينبغي للجنة أن تنجز أعمالها في غضون الوقت المخصص.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٠.